المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2006
الصفحـات : 22
العـــدد : 14626
المسلسل : 188

المشاركون في ندوة «عكاظ»: ٢-٢

توجيه فائض الميزانية لانشاء مشاريع صناعية جديدة ودعم القطاعات الخدمية

اكد المشاركون في ندوة «عكاظ» ضرورة توجيه فائض ميزانية هذا العام الذي يقدر بـ«٤٨» مليار ريال لسداد جزء من الدين لعام ودعم مسيرة التنمية المتوازنة والقطاعات الخدمية التعليمية والصحية وتطوير المهارات البشرية. وأشاروا الى اهمية انشاء المزيد من المشاريع لتحويلنا من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج في مختلف المجالات ورفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي. قالى مضابط حوار الندوة:

المصـــــدر :	عكاظ		
التـــاريخ :	12-09-2006	العـــدد :	14626
الصفحـات :	22	المسلسل :	188

ادار الندوة: وليد العمير

عكاظ : ما هي الأولويات التي يجب أن توضع عند تخصيص الاعتمادات؟

– د. الصنيع: الأولويات التي يجب أن توضع عند تخصيص الاعتمادات هي تلك التي نرى أنها ستلعب دورا في رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال أن تقوم الجهات المسئولة بالاستمرار في دعم الصناديق ومؤسسات الإقراض التمويلية الحكومية مثل صندوق التنمية العقارية، صندوق التنمية الصناعية، بنك التسليف السعودي، البنك الزراعي العربي السعودي. ويا حبذا لو تم إنشاء صندوق لتنمية الصادرات على أن تتصدر أولوياته تقديم التسهيلات المالية مثل القروض الميسرة والضمانات البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تصبح أكثر إنتاجية وفعالية في اقتصادنا المحلي. وكما هو معلوم أن بنوكنا لديها تحفظ شديد لتقديم هذه التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم أنها تشكل ما بين (٨٥٪-٩٠٪) من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص، وتستقطب تقريبا نفس النسبة من سوق العمل في معظم دول العالم التي تتبنى نظام اقتصاد السوق. إن رفع نسبة صادراتنا للخارج سيساهم إلى حد كبير في زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية لإجمالي الناتج المحلي. هذا بالإضافة إلى أنها ستجعل ميزان المدفوعات لصالحنا وبالتالي سيعزز من قيمة عملتنا المحلية (الريال) أمام العملات الأجنبية.

– د. العيتاني: يجب أن تكون لدينا محددات لوضع الأولويات وفي وجهة نظري ان هناك مثلثا اطرافه: ١/ الميزة النسبية للمملكة على الخارطة الدولية ٢/ التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث يوميا في أرجاء العالم وانعكاساتها على المملكة. ٣/ الاحتياجات المحلية للمواطنين والقطاع الخاص.

وبناء على هذه المحددات أجد أن الأولويات يجب أن تركز على مواصلة تأمين احتياجات التنمية البشرية التي بدأت منذ مدة وهنا لا أتكلم عن التعليم والتدريب وانما اعني تنمية بشرية شاملة من ناحية الخدمات الصحية و الاجتماعية والتعليمية وايجاد وظائف جديدة وهذا مطلوب للجنسين دون تميز فالمرأة في التعداد السكاني الأخير وصلت الى ٥٦٪ من العدد الاجمالي هذه القوى المعطلة لم يتم تطويرها بالشكل المطلوب ثانيا الدين العام لانه يتراكم ثالثا الاقتصاد الرقمي لأنه التوجه العالمي للدول، ويجب أن نستفيد منه ، رابعا بناء المقدرة التنافسية الاقتصادية للمملكة.

– د. البتال: للاجابة على هذا المحور أرى أن من الأولويات أن تخصص هذه الاعتمادات في مشاريع طويلة الاجل ذات ميزة نسبية ومن امثلتها البتروكيماويات الامر الثاني هو كيف ندعم القطاعات الأخرى في دعم الناتج المحلي الاجمالي.

وايضا حل المشكلات الانية والتي لها تأثير على المتواجدين حاليا وتأثير اكبر للأجيال القادمة ان لم تواجه من الان بحلول صحيحة للفقر ومشاريع البنية التحتية و قضية تنمية الموارد البشرية وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي نعلم ان الاقتصادات الكبرى ٨٠-٩٠٪ من مؤسساتها هي متوسطة وصغيرة.

– المدني: بالنسبة للأولويات ليس من العيب أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى، هناك دول تعتمد على مورد واحد وأخرى استعدت باستراتيجية معينة لنضوب مصدرها الرئيسي ودعمت قطاعات اخرى. واعتقد ان تجارب هذه الدول ستخدمنا كثيرا في تحديد الأولويات وعلى مستوى المملكة أرى من المهم أن نستثمر في

د البتال

خليفة

د. البتال: انشاء هيئات تعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

خليفة: نتطلع لاجراءات سريعة لتفعيل استراتيجية مشروع التخصيص

المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 12-09-2006 العـــدد : 14626

الصفحـات : 22 المسلسل : 188

د. العيناني

د. العيناني: نحتاج لمشاريع تحولنا من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج

الأجيال القادمة أي ان التعليم يجب أن يكون في مقدمة أولوياتنا فمخرجات التعليم الى اليوم لا تفي بالطموحات المستقبلية، دخول المملكة الى منظمة التجارة العالمية يحتم علينا مهارة معينة في العمل.

وأرى أن التعليم سواء العام او العالي والمشاريع الصناعية هي ما يجب ان نركز عليه من أجل دعم اقتصادنا ، بجانب ذلك يجب التركيز على زراعة وصناعة التمور وتصديرها للخارج لأنها من الميزات النسبية للمملكة وفي مقدرتها ان تكون منافسا عالميا في هذا المجال.

- البيطار: أرى أن من الأولويات الاهتمام بالبنية التحتية وحل مشكلات الموطنين الانيه . فالمواطن هو الأول كما قال خادم الحرمين الشريفين (من نحن بدون المواطن) هذه المقولة التي تصدر من المسؤول الأول عن هذا البلد ويعد خيره في كل مكان دون كلل او ملل.

ومن مطالبات المواطنين والأمور التي تهمهم انشاء المدارس النموذجية حتى تكون هناك نهضة علمية حقيقية وجامعات تستوعب اعداد الخريجين والاستمرار في الابتعاث مثل ما هو حاصل الان، ايضا انشاء مستشفيات ومراكز صحية تقدم خدمة للمواطن خاصة وأن هناك نقصا كبيرا في الخدمات الصحية المقدمة الآن. ولانغفل مشاريع المياه والكهرباء والصرف الصحي وتصريف السيول وخصوصا في المناطق النائية ومن الأولويات ايضا فتح التسهيلات امام المواطنين ذوي الدخل المحدود في القروض وبنك التسليف ليتمكنوا من ايجاد حلول فعلية لمشكلاتهم واحتياجاتهم لمتطلبات الحياة وحماية المواطن من استغلال البنوك الحاصل الان.

رفاهية المواطن

- خليفة: ان الفائض في الميزانية يفتح المجال أمام الحكومة للتحرك بالشكل المطلوب والمناسب بحيث تتمكن في نهاية الأمر من الوصول الى الأهداف التي رسمتها ومن المتوقع ان يوجه الفائض الى تحقيق رفاهية الموطنين بتركيز الانفاق على القطاعات الخدمية ذات الأثر المباشر مثل التعليم والصحة على ان تكون شاملة لكافة مناطق المملكة ومن المتوقع ان يرتفع مستوى دخل الفرد عام ٢٠٠٦ إلى ٥٩ ألف ريال. ومتوقع ان ينخفض سداد الدين العام الى اقل من ٣٨٠ مليار ريال أي ما يعادل ٢٧٪ من الناتج الاجمالي. ولا بد من الاهتمام بالانفاق الاستثماري بما في ذلك التجهيزات الأساسية وصيانتها وتجديدها لتواكب الحركة التجارية والصناعية بالمملكة خاصة في المناطق الصناعية التي تعاني من شح في الطاقة الكهربائية والمياه. الاستمرار في الاصلاحات الاقتصادية وأبرزها دعم القطاع الخاص وتذليل العقبات امامه. الحرص على خفض نسبة البطالة وذلك بتدريب الشباب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.

عكاظ: فيما يتعلق بالمشاريع الانتاجية، ما النوعية التي نحتاجها منها أولا وهل يكون التمويل بشكل كامل من الدولة ام بمشاركة وبعم

د. الصنيع

د. الصنيع: رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي

للقطاع الخاص. وكيف يكون هذا الدعم؟ وفي أي المجالات؟

- د.الصنيع: فيما يتعلق بالنسبة للمشاريع الإنتاجية فإننا نرى أنه من الأفضل أن نركز أيضا على المشاريع التي تستسام في زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية لإجمالي الناتج المحلي. على سبيل المثال نرى بأنه قد آن الأوان بأن ننظر بأهمية قصوى للقطاع الصناعي وذلك من خلال إنشاء الموانئ أو (المناطق الحرة) وبناء مناطق أو مدن صناعية تنطبق عليها شروط إقامتها و بعض المعايير التي من الأفضل أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إقامة منطقة حرة، وأهمها: أن تنشأ المنطقة على الموانئ أو بالقرب منها؛ و لابد وأن تتوفر فيها البنية التحتية والفوقية أو إمكانية توفرها بكلفة معقولة وأن تكون المنطقة غير وعرة ومن السهل الوصول منها وإليها و تقضل المناطق التي تعاني من أزمات ومشكلات اقتصادية عن غيرها لإقامة المناطق الحرة. ولقد اقترحت في مقالة تم نشرها في صحيفة «عكاظ» قبل ثمان سنوات، تحت عنوان: «خمسة مقترحات لضمان نجاح المناطق الحرة بالموانئ السعودية» .

استراتيجيات تنموية شاملة

** د. العيناني: حكومة المملكة بدأت منذ فترة قريبة بتبني استراتيجيات شاملة للتنمية الصناعية والتجارية، هذه الاستراتيجيات تحاول ان توجد ميزة نسبية لكل منطقة حتى تكون منتجة وبالتالي هذا الإنتاج من المنطقة يراعي عناصر النجاح المتوفرة في هذه المنطقة. وهذا هو الطريق للتحول الى مجتمع منتج.

المشاريع التي نحتاجها هي التي تحولنا من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج سواء كانت صناعية او خدمية او تجارية. ومنها مالها ميزة نسبية مثل المشاريع البتروكيماوية و صناعة البلاستيك ولحقاتها و صناعة الزجاج التي لم تستغل رغم توفر المواد الاولية وصناعة المعادن والآن هناك تفعيل لهذه الصناعات التحويلية وهي مطلب أساسي للمجتمعات النامية والصناعات المساعدة وفي الزراعة كما ذكرت حنان صناعة وزراعة التمور.

أيضا يجب الانتقال الحقل الثاني من التجارة العالمية وهو المشاريع الخدمية والمعلوماتية.

وفي اعتقادي ان تمويل هذه المشاريع يختلف فبعضها يكون مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص وبعضها يكون تمويل كامل من القطاع الخاص لانه حان الوقت لان تقوم مؤسسات القطاع الخاص بلعب دورها في تمويل المشاريع رغم الفائض الكبير في الميزانية فهذا عصر الشركات المساهمة.

حنان

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-09-2006 العـــدد : 14626
الصفحـات : 22 المسلسل : 188

د. البتال: اجزم ان الزمن هو زمن القطاع الخاص، والحكومات عندها الان برامج كبيرة للخصخصة.

والمشاريع الكبيرة والعملاقة لا تمنع ان تستثمر فيها الحكومة لكن قضية الادارة اعتقد ان الاكفأ في ادارة مثل هذه المشاريع هو القطاع الخاص في وقتنا الحالي.

ونجاح الدولة في اقامة مشاريع عملاقة واكبر مثال لها سابك ارى ان هذه النجاحات التي يجب ان نبني عليها.ولاننسى قضية المنشآت الصغيرة وحتى لايفهم كلامنا على انه تناقض، فلابد من وجود هيئات كبيرة جدا تعنى بالمشاريع العملاقة وهيئات تعنى بالمشاريع والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

مشاريع الميزة النسبية مطلوبة

** البيطار: كما اشار الاخوان نحن بحاجة الى المشاريع التي بها ميزة نسبية ومن المعلوم ان منتجاتنا البتروكيماوية ذات جودة عالية ومنافسة عالميا وتستطيع ان تجد لها مكانا في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومن هنا يجب التركيز على هذا الجانب مع عدم اغفال المشاريع التي تحتاجها البلد وان لم تكن للتصدير ولكن لسد الطلب الداخلي أو ما يعرف بالمشاريع المتوسطة والصغيرة. فالمهم ان يكون العمل بخطوط متوازية ولايكون هناك تضارب في الأهداف والاستراتيجيات، وان تقام المشاريع بعد تخطيط طويل المدى وان لايقتصر على الحاجة الآنية لهذه المشاريع.

وفيما يختص بتنمية الموارد البشرية نحن نحتاج بجانب الناحية التعليمية الناحية الانضباطية حتى لايكون هناك عذر لرجال الاعمال المتخاذلين في السعودة.

اما مسألة التمويل ففي اعتقادي الشخصي ان التكامل بين القطاعين هو المطلوب بحيث لايحمل أي قطاع فوق طاقته. والتجربة العملية اثبتت نجاح هذا التوجه مثل ما هو قائم الان في مدينتي الجبيل وينبع حين تولت الحكومة انشاء البنية التحتية بالكامل وساهمت مع القطاع الخاص في اقامة المصانع والمشاريع العملاقة التي نفاخر بها.

الاسراع في التخصيص

خليفة: ستستمر الحكومة في الاجراءات والقرارات التي تبنتها في مجال الاصلاحات الاقتصادية وابرزها دعم القطاع الخاص بالحوافز الاستثمارية وتذليل جميع العقبات من اجل زيادة فعاليته في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها والذي سينعكس بشكل ايجابي في دعم ثقة المستثمرين وزيادة نمو الصادرات غير البترولية.

وبالرغم من قناعة الحكومة بأهمية تخصيص القطاعات الخدمية، الا أن المشكلة التي تواجه السير قدما في مشروع التخصيص، يتمثل في البطء الشديد في تطبيق استراتيجية التخصيص، إذ ما تزال تلك القرارات غير مفعلة على الارض وبالتالي فان المسألة تحتاج الى اجراءات سريعة تسهم في تفعيلها.

عكاظ: إذا كنا نتحدث عن المشاريع الخدمية هل تكون البداية بسداد الدين العام ام بالمشاريع الخدمية ومن أي قطاع وأي منطقة نبدأ؟

- د.الصنيع : لقد تم تقليص الدين العام بفضل الله ثم بفضل الجهود الحثيثة للمعنيين إلى ما بين (٢٥٪- ٣٥٪) بعدما كان يتساوى مع إجمالي الإيرادات العامة. لذلك نرى بأنه من الأفضل أن نبدأ الاستمرار بخفض الدين العام باستقطاع (٢٥٪) من إجمالي فائض الميزانية؛ وما يتبقى يخصص لزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص لإجمالي الناتج المحلي وذلك حسب القطاعات والمناطق التي طرحتها في نقاط المحاور السابقة.

نوال

التنمية المتوازنة

- د.العيتاني: اعتقد مبدأ التنمية المتوازنة مطلب الجميع في استغلال فائض الميزانية وهناك ما يعرف باقتصاديات الحجم لكل منطقة وما الذي تحتاجه وطبيعتها الديموغرافية .

- د.البتال: الافضل ان يوجه الفائض مباشرة الى الدين العام، لكن اعتقد ان الدول تقترض والشركات العملاقة تقترض أي ان الافضل هو الاستفادة من هذا الفائض باقامة مشاريع ومن ثم توجه العوائد لسد الدين العام وبعد ذلك تصبح دخلا اضافيا.

- المدني : الدين العام عبء على الجيل الحالي و الأجيال القادمة وسداده مسألة قومية ولكن هذا السداد ينبغي ان يكون بالتدريج مع مراعاة عناصر التنمية الاخرى في انفاق الفائض بحيث كما اسلفت يكون بالتوازي ودون تضارب وبمرونة تراعي جميع الأوجه والمتطلبات.

- البيطار: من المعروف انه لايمكن سداد الدين العام في وقت واحد وان كانت السيولة متوفرة ، فمثل هذه العملية او الاجراء يتسبب في حدوث تضخم كبير في البلد ولكن ما نلحظه الان هو التسديد الجزئي وفي تصوري انه لايفترض ان يتجاوز المبلغ الذي يوجه للدين العام اكثر من ربع فائض الميزانية والثلاثة أرباع الأخرى توجه للمشاريع الانتاجية الأخرى .

- خليفة: اعتقد أن الحكومة ستستمر في سداد الدين العام بالتدريج بحيث يتراجع الى ان يتم القضاء عليها إن شاء الله حلول عام ٢٠٠٨م بما سينعكس ايجابيا على الاقتصاد ويمنح المزيد من المرونة في الميزانيات القادمة.

التوصيات

**رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي دعما لمسيرة التنمية الشاملة.

** تسهيل القروض لذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة لتحقيق النجاح لها وحمايتها من استغلال البنوك.

** انشاء مشاريع ذات ميزة نسبية للمملكة مثل البتروكيماويات .

** انشاء صندوق للأجيال القادمة ليتسنى لهم مواجهة انخفاض الطلب على النفط.

** الاستمرار في الاصلاحات الاقتصادية وخفض نسبة البطالة بتأهيل الشباب والشابات.

** خفض نسبة الدين العام بالتدريج دون أن يؤثر ذلك على التنمية .

المشاركون

د. عبدالرحمن الصنيع
- المستشار الاقتصادي واستاذ التسويق بكلية ادارة الاعمال.

د. حمد البتال
- رئيس مركز الاستشارات الاقتصادية.

د.فهد العيتاني
- أستاذ إدارة الأعمال والاقتصاد الدولي وخبير معتمد في شؤون منظمة التجارة العالمية

نوال البيطار
- سيدة اعمال

حنان المدني
- سيدة اعمال

عصام خليفة
- عضو جمعية الاقتصاد السعودي